

قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٧

بتأسيس شركة للمجموعة الدولية للأزياء

شركة مساهمة قطرية خاصة

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الإطلاع على قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢، المعدل

بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٦،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة وتعيين اختصاصاتها،

وعلى عقد تأسيس شركة المجموعة الدولية للأزياء ونظامها الأساسي المصدق عليها بموجب

محضري التوثيق رقم (٢٣٥٤ ، ٢٣٥٥) بتاريخ ٠٨/٠٤/٢٠٠٤،

قرر ما يلي:

مادة (١)

يرخص للسادة الواردة أسمائهم في عقد التأسيس والنظام الأساسي المرفق في أن يؤسسوا فيما

بينهم شركة مساهمة قطرية خاصة تسمى "شركة المجموعة الدولية للأزياء" برأس مال مقداره

(٢,٠٠٠,٠٠٠) أثنين مليون ريال قطري.

مادة (٢)

على المؤسسين الالتزام بأحكام عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وأحكام قسانون الشركات التجارية والقانون المعدل له المشار إليهما، والقوانين الأخرى المعمول بها فيما لم يرد بشأنه نص في عقد التأسيس والنظام الأساسي.

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويعمل به اعتباراً من ٢٠٠٤/٠٥/١٧. وينشر في الجريدة الرسمية مرفقاً به عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي.

يوسف حسين كمال

وزير المالية

وزير الاقتصاد والتجارة بالإنابة

صدر في الدوحة بتاريخ : ٥ / ٥ / ١٤٢٨ هـ

الموافق ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٧ م

الجريدة الرسمية/العدد الأول/ ٢١ يناير ٢٠٠٩

عقد تأسيس

شركة المجموعه الدوليه للأزياء " شركة مساهمة قطرية خاصة "

إنه في يوم ----- محرم ١٤٢٥هـ الموافق ---- مارس ٢٠٠٤ حرر هذا العقد بين كل من:-
أسماء المؤسسين

م	اسم الشريك	الجنسية	المهنة	العنوان
١.	الشيخة/عائشة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	قطريه		
٢.	الشيخة/خلود بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	قطريه		
٣.	الشيخة/نورة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	قطريه		
٤.	الشيخة/ مها بنت محمد بن سعود آل ثاني.	قطريه		
٥.	الشيخة/مريم بنت فيصل بن ثاني آل ثاني.	قطريه		

وتم الاتفاق على ما يلي:-

مادة (١)

اتفق المتعاقدون على أن يؤلفوا فيما بينهم جماعه ترمي إلى تأسيس شركة مساهمه قطريه خاصة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجاريه قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢م بإصدار قانون الشركات التجاريه والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد.

مادة (٢)

اسم الشركه: شركة المجموعه الدوليه للأزياء(شركه مساهمه قطريه خاصة).

ماده (٣)

غرض الشركة

١. بيع الملابس الجاهزة.
٢. تمثيل الشركات العالمية في مجال الأزياء.

ماده (٤)

المركز الرئيسي للشركة:

ومحلها القانوني مدينة الدوحة بدولة قطر، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة قطر أو خارجها.

ماده (٥)

المدّة المحددة للشركة هي خمسة وعشرين سنة تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري المرخص بتأسيسها وقيدتها بالسجل التجاري. ويجوز مد هذه المدّة بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

ماده (٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ (مليونان من الريالات)، موزع على ٢٠٠,٠٠٠ (مائتي ألف سهم)، والقيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة ريال قطري، جميعها أسهم عادية ونقدية ولا تطرح للاكتتاب العام.

ماده (٧)

اكتتب الأعضاء المؤسسون الموقعون على هذا العقد في جميع رأس مال الشركة بأسهم عددها ٢٠٠,٠٠٠ (مائتي ألف) سهم قيمتها ٢,٠٠٠,٠٠٠ (اثنان مليون) ريال قطري، وهي موزعة على النحو التالي:- (الإسم الجنسية الاسهم القيمة)

الجريدة الرسمية/العدد الأول/ ٢١ يناير ٢٠٠٩

م	اسم الشريك	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية
١	الشيخه/عائشة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	قطريه	٤٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠ ريال
٢	الشيخه/خلود بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	قطريه	٤٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠ ريال
٣	الشيخه/نورة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	قطريه	٤٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠ ريال
٤	الشيخه/ مها بنت محمد بن سعود آل ثاني.	قطريه	٤٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠ ريال
٥	الشيخه/مريم بنت فيصل آل ثاني.	قطريه	٤٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠ ريال

وقد دفع المؤسسون كامل قيمة الاسهم المكتتب بها في بنك قطر الدولي الإسلامي والمعتمد من وزارة الإقتصاد والتجارة. ولا يجوز سحب هذا المبلغ إلا بقرار من مجلس الإدارة الأول، بعد إعلان تأسيس الشركة وقيدتها في السجل التجاري.

ماده (٨)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالسعي في استصدار القرار الوزاري المرخص بالتأسيس والقيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة، ولهذا الغرض وكلوا عنهم لجنة مشكلة من العاده:

.١

.٢

.٣

لتتولى اتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي ترى وزارة الإقتصاد والتجارة إدخالها على هذا العقد أو على النظام الأساسي للشركة المرافق له تمهيداً لتوثيقها بإدارة التسجيل العقاري والتوثيق، وإعادة تقديمها لوزارة الإقتصاد والتجارة لاستصدار قرار التأسيس.

ماده (٩)

يعتبر النظام الأساسي المرافق لهذا العقد مكملاً له وجزءاً لا يتجزأ منه.

الجريدة الرسمية/العدد الأول/ ٢١ يناير ٢٠٠٩

ماده (١٠)

حُرر هذا العقد من سبعة نسخ، لكل من الموقعين نسخه، وتقدم نسخه مع طلب الموافقة على تأسيس الشركة إلى إدارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة لاستصدار قرار التأسيس وتحفظ النسخة الأخيرة ضمن مستندات الشركة.

توقيع المؤسسين

الاسماء حسب الكشف المرفق.

م	اسم الشريك	التوقيع
١.	الشيخة/عائشة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	
٢.	الشيخة/خلود بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	
٣.	الشيخة/نورة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	
٤.	الشيخة/ مها بنت محمد بن سعود آل ثاني.	
٥.	الشيخة/مريم بنت فيصل آل ثاني.	

انا الموقع رئيس قسم التوثيق اقر انه في الساعة ٩ الدقيقة بتاريخ / / ١٤٤٥ هـ الموافق ٤ / ٤٢٠٠ م قد حضر امامي الأشخاص الموقعون اعلاه وبرزوا هذا المحرر طالبين توثيقه فدققته فيه وفي اهليتهم وهويتهم فلم اجد مانعا شرعيا قانونيا من توثيقه فتلوته عليهم وافهمتهم مضمونه فاقروه ووقعوه امامي بحضور الشاهدين الموقعين.

إن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق غير مسئولة عن محتويات هذا المحرر وعن الالتزامات الناشئة عنه.

شاهد شاهد
 الموثق رئيس قسم التوثيق
 الاسم: لولوة محمد طالي الجنسية: مصر
 بطاقة شخصية رقم: التوقيع:

شاهد
 الموثق
 الاسم: محمد مصطفى الجنسية: مصر
 بطاقة شخصية رقم: التوقيع:

مدير إدارة التسجيل العقاري والتوثيق

النظام الأساسي

لشركة المجموعه الدوليہ للأزياء

'شركة مساهمه قطريه خاصة'

الباب الأول

تأسيس الشركة

ماده (١)

تأسست طبقاً لأحكام قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الشركات التجاريه وهذا النظام الأساسي، شركة مساهمه قطريه خاصة بين مالكي الأسهم وفقاً للأحكام المبينه فيما بعد..

ماده (٢)

اسم الشركة

شركة المجموعه الدوليہ للأزياء.

(شركة مساهمه قطريه خاصة)

ماده (٣)

غرض الشركة

١. بيع الملابس الجاهزة.

٢. تمثيل الشركات العالميه في مجال الأزياء.

ماده (٤)

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني مدينة الدوحة بدولة قطر ، ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في دولة قطر أو في خارجها.

ماده (٥)

المدة المحددة للشركة هي ٢٥ (خمس وعشرون) سنة ميلاديه من تاريخ شهرها ، ويجوز مد هذه المدد بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

الباب الثاني

رأس مال الشركة

ماده (٦)

حدد رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ (اثنان مليون) ريال قطري موزع على ٢٠٠,٠٠٠ (مائتي ألف) سهم، والقيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة ريال قطري جميعها أسهم نقدية.

ماده (٧)

اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد تأسيس الشركة في جميع رأس المال بأسهم عددها (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف سهم قيمتها الاسمية (٢,٠٠٠,٠٠٠) اثنان مليون ريال قطري وقد دفع المؤسسون كامل قيمة الأسهم عند الاكتتاب في بنك قطر الدولي الإسلامي وهو من البنوك المعتمدة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة.

ولا يجوز للمؤسسين أن يتصرفوا في أسهمهم إلا بعد مضي سنتين على تأسيس الشركة نهائياً. ومع ذلك يجوز خلال هذه الفترة لورثة المؤسس في حالة وفاته التصرف في أسهم مورثهم.

ماده (٨)

تكون الأسهم اسميه وتدفع قيمتها دفعة واحدة.

ماده (٩)

تصدر الشركة شهادات الأسهم يثبت فيها اسم المساهم وعدد الأسهم التي اكتتبت فيها والمبالغ المدفوعة.

وتسلم شهادات الأسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة، وتستخرج الأسهم من سجل ذي قسائم بالأرقام مسلسلته ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختم بخاتم الشركة. ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ القرار الوزاري الصادر بتأسيس الشركة وتاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها.

ماده (١٠)

تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه سجل المساهمين يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم وللوزارة حق الاطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.

ويجوز للشركة أن تودع نسخة من هذا السجل لدى أية جهة أخرى بهدف متابعة شؤون المساهمين، وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل إذا رغبت في ذلك، ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً.

ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل وبخاصه إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر.

وترسل نسخة من البيانات الواردة في هذا السجل، وكل تغيير يطرأ عليه إلى إدارة الشؤون التجارية قبل أسبوعين على الأكثر من التاريخ المحدد لصرف الأرباح للمساهمين.

وفي حالة رغبة الشركة إدراج أسهمها لدى سوق الدوحة للأوراق المالية، فتتبع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة.

ماده (١١)

تنتقل ملكية الأسهم بالقيود في سجل المساهمين ويؤشر بهذا القيد على السهم ولا يجوز الاحتجاج بالتصرف على الشركة أو على الغير إلا من تاريخ قيده في السجل.

ومع ذلك يمتنع على الشركة قيد التصرف في الأسهم في الحالات الآتية:-

١. إذا كان هذا التصرف مخالفاً لأحكام قانون الشركات التجارية أو لهذا النظام.

٢. إذا كانت الأسهم مرهونه أو محجوزاً عليها بأمر المحكمة أو مودعه كضمان لعضوية مجلس الإدارة .

٣. إذا كانت الأسهم مفقوده ولم يستخرج بدل فاقد لها.

ماده (١٢)

لا يلزم المساهمون إلا بقيمة كل سهم و لا يجوز زيادة التزاماتهم.

ماده (١٣)

يترتب حتماً على ملكية السهم قبول نظام الشركة الأساسي وقرارات جمعيتها العامة.

ماده (١٤)

السهم غير قابل للتجزئه ،ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في سهم واحد أو في عدد من الأسهم على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية .

ماده (١٥)

مع مراعاة أحكام المادة (٩) من هذا النظام يجوز بيع الأسهم ،ولا يعتبر البيع سارياً في حق الشركة إلا إذا قيد في السجل الخاص المشار إليه في المادة (١٠) منه.

يكون التسجيل بمجلس بيع يحضره المتعاقدان أو من يمثلهما ومندوب الشركة. كما يجوز رهن الأسهم والتصرف بها بأي تصرف آخر، وتسري على التصرف أحكام الفقرة السابقة.

مادة (١٦)

يكون رهن الأسهم بتسليمها إلى الدائن المرتهن، ويكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم مالم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك.

مادة (١٧)

لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين وإنما يجوز الحجز على أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم. ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بقيد الأسهم في سجل المساهمين المنصوص عليها في المادة (١٥٩) من قانون الشركات التجارية.

مادة (١٨)

تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزه أسهمه أو الراهن. ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداولاتها أو التصديق على قراراتها، كما لا يكون له أي حق من حقوق العضوية في الشركة.

مادة (١٩)

لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا وضع الأختام على دفاتر الشركة أو سجلاتها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمه ولا أن يتدخلوا بأية

طريقه كانت في إدارة الشركة ويجب عليه في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة.

ماده (٢٠)

كل سهم يخول صاحبة الحق في حصه معادله حصه غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات الشركه وفي الأرباح المقسمه على الوجه المبين في هذا النظام.

ماده (٢١)

يكون لأخر مالك للسهم مقيد اسمه في سجلات الشركه الحق في قبض المبالغ المستحقه عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في الموجودات.

ماده (٢٢)

مع مراعاة حكم المادتين (١٨٨) و(١٩٠) من قانون الشركات التجاريه يجوز زيادة رأس مال الشركه بإصدار أسهم جديده بنفس القيمة للأسهم الأصليه. ويجب أن تستند الزيادة إلى قرار يصدر من الجمعيه العامه غير العاديه يبين مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم

ماده (٢٣)

تصدر الأسهم الجديده بقيمة اسميه معادله للقيمة الإسمية للأسهم الأصليه ومع ذلك يجوز للجمعيه العامه غير العاديه أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسميه للسهم وأن تحدد مقدارها بشرط موافقة إدارة الشؤون التجاريه. وتضاف هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني.

ماده (٢٤)

مع مراعاة أحكام المادتين (٢٠١) و(٢٠٢) من قانون الشركات التجاريه، يجوز للجمعيه العامه غير العاديه أن تقرر تخفيض رأس مال الشركه بعد سماع تقرير مراقب الحسابات وموافقة إدارة الشؤون التجاريه وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين : -
١. زيادة رأس المال عن حاجة الشركه.
٢. إذا منيت الشركه بخساره.
ويجري التخفيض باتباع إحدى الطريقتين الآتيتين:-

١. تنزيل قيمة الأسهم الاسمية بإبطال الالتزام بدفع الأقساط التي لم تستحق بعد.
٢. تخفيض عدد الأسهم بما يعادل الخساره التي أصابت الشركه بشراء عدد من الأسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه والغاؤه.

الباب الثالث

في السندات

ماده (٢٥)

مع مراعاة أحكام المواد من ١٦٨ إلى ١٧٦ من قانون الشركات التجاريه يجوز للجمعية العامه أن تقرّر إصدار سندات من أي نوع كان ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم.

ماده (٢٦)

تطبق أحكام المواد (١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩) من قانون الشركات التجاريه في حالة فقدان أو هلاك شهادات الأسهم أو السندات.

الباب الرابع

إدارة الشركه

ماده (٢٧)

يتولى إدارة الشركه مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامه العاديه بطريقة الاقتراع السري.

إلا أنه فيما يتعلق بمجلس الإدارة الأول فقد تم تعيينهم من قبل المؤسسين وهم:-

١.	الشيخة/عائشة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.
٢.	الشيخة/خلود بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.
٣.	الشيخة/نورة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.
٤.	الشيخة/ مها بنت محمد بن سعود آل ثاني.
٥.	الشيخة/مريم بنت فيصل آل ثاني.

ماده (٢٨)

يشترط في عضو مجلس الإدارة:

١. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً.
 ٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمه مخره بالشرف أو الأمانه أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادتين (٢٢٤)، (٢٢٥) من قانون الشركات التجاريه مالم يكن قد رد إليه الاعتبار.
 ٣. أن يكون مالكاً لعدد (٤٠,٠٠٠) أربعين ألف سهم من أسهم الشركة، يخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسئولية التي تقع على أعضاء مجلس الإدارة.
 ٤. لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً لأحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً في مجلس إدارة الشركة إذا كان عضواً في ثلاث شركات مساهمه مراكزها الرئيسية في الدولة ولا ان يكون رئيساً أو نائباً للرئيس أو عضواً منتدباً للشركة إذا كان هذا الشخص في شركتين مركزيهما الرئيسي في الدولة وفي جميع الأحوال لا يجوز لأحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً منتدباً لإدارة في أكثر من شركة واحده مركزها الرئيسي في الدولة أو أن يجمع بين العضويه في مجلس إدارتي شركتين ذات نشاط متجانس أو متنافستين ويبطل عضويه من يخالف ذلك.
- ويجب إيداع هذه الأسهم خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضويه في أحد البنوك المعتمده، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضويه ويصدق على ميزانية آخر سنه ماليه قام فيها العضو بأعمال وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور.

مادة (٢٩)

ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، غير ان مجلس الإدارة الأول المعين يبقى قائماً بعمله خمس سنوات.

مادة (٣٠)

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري، رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينتخب بالاقتراع السري عضواً منتدباً للإدارة يكون له حق التوقيع عن الشركة.

مادة (٣١)

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض بعض صلاحياته لغيره من أعضاء المجلس، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

مادة (٣٢)

إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة شغله من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة وإذا قام مانع شغله من يليه ويكمل العضو الجديد مده سلفه فقط. أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الأصلية فإنه يتعين على مجلس الإدارة توجيه دعوة إلى الجمعية العامة لتجتمع خلال شهرين من تاريخ خلو آخر مركز لانتخاب من يشغل المراكز الشاغرة.

مادة (٣٣)

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة وله مباشرة جميع الأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة وفقاً لغرضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ولا يجوز للمجلس القيام ببيع عقارات الشركة أو رهنها أو عقد القروض إلا بإذن من الجمعية العامة وذلك ما لم تكن هذه التصرفات مما يدخل بطبيعته في غرض الشركة.

ماده (٣٤)

يملك التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو المنتدب مجتمعين أو منفردين كما يمثلونها أمام القضاء ولدى الغير وفقاً للقرار الذي يصدره مجلس الإدارة في هذا الشأن. ويجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً للشركة أو أكثر وأن يخولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين.

ماده (٣٥)

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو من عضوين من أعضائه على الأقل ويجب ألا تقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات كحد أدنى خلال السنة الماليه الواحده ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة ولا يجوز أن ينقضي شهرين كاملين دون عقد اجتماع للمجلس.

ويجتمع مجلس الإدارة في مركز الشركة ويجوز أن يجتمع خارج مركزها بشرط ان يكون داخل الدوله وبحضور جميع أعضائه أو ممثليهم في الاجتماع .

ولعضو مجلس الإدارة أن ينسب عنه كتابة عند الضرورة أحد زملائه في المجلس لتمثيله في الحضور وفي التصويت. وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان. ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه. وللعضو المعترض أن يثبت اعتراضه في مجلس الاجتماع.

ماده (٣٦)

يجوز للجمعية العامه عزل رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء المجلس بناء على اقتراح صادر من مجلس الإدارة بالأغلبيه المطلقه أو بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به.

وفي هذه الحالة يجب أن يدعو الجمعيه العامه إلى الانعقاد خلال عشرة أيام من تاريخ طلب العزل. وإلا قامت إدارة الشؤون التجاريه بتوجيه دعوة.

مادة (٣٧)

إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن ثلاثة اجتماعات متتاليه للمجلس أو خمسة اجتماعات غير متتاليه دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقبلاً.

مادة (٣٨)

يعرض مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانيه الشركه وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركه خلال السنة المالية المنتهيه ومركزها المالي على مراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعيه العامه بشهرين على الأقل. ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء.

مادة (٣٩)

يُعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركه وبيان الأرباح وبيان التدفقات الماليه والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقه مصدقه جميعها من مراقبي حسابات الشركه. وتقريراً عن نشاط الشركه ومركزها المالي خلال السنة المالية الماضيه والخطط المستقبلية للسنة القادمه. ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركه لعرضها على اجتماع الجمعيه العامه للمساهمين الذي يجب انعقاده خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ السنة المالية للشركه.

مادة (٤٠)

مع مراعاة أحكام المادة (١٠٥) من قانون الشركات التجاريه تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص يوقع عليها رئيس المجلس والعضو المنتدب أو الموظف الذي يتولى سكرتارية المجلس.

مادة (٤١)

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعيه العامه التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التاليه:

١. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتببات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبدل عن المصاريف وكذلك ما قبض كل منهم بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو في مقابل أي عمل فني أو إداري أو استشاري أداه للشركة.

٢. المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية.

٣. المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.

٤. المبالغ المخصصه لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطي أو تعويض عن انتهاء خدمه..

٥. العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة.

٦. المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعايه بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصه بكل مبلغ .

٧. التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفصيلاته.

ويجب أن يوقع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء. ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسئولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على أعدادها.

مادة (٤٢)

تحدد الجمعية العامه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من ١٠% من الربح الصافي بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطات وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن ٥% من رأس المال المدفوع.

الباب الخامس

الجمعية العامة

مادة (٤٣)

الجمعية العامة المكونه تكويناً صحيحاً تمثل المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة الدوحة.

مادة (٤٤)

يعدد المؤسسون جدول أعمال الجمعية العامة التأسيسية ويعد مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناء على طلب عدد المساهمين أو مراقب الحسابات أو إدارة الشئون التجارية، يعد جدول الأعمال من طلب منهم انعقاد الجمعية العامة ويقتصر جدول الأعمال في هذه الحالة على موضوع الطلب ولا يجوز بحث أي مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال.

مادة (٤٥)

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة بطريق الأصالة أو النيابة ويمثل القصر والمحجوز عليهم النائبون عنهم قانوناً.

ويجوز التوكيل في حضور الجمعية العامة ويشترط لصحة الوكالة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص وأن يكون الوكيل مساهماً. ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة نيابة عنه وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة عن ٥% من أسهم رأس مال الشركة.

ولكل مساهم عند التصويت عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ومع ذلك فإنه فيما عدا الأشخاص المعنويين- لا يجوز أن يكون لأحد المساهمين سواء بوصفه أصيلاً أو نائباً عن غيره عدد من الأصوات يجاوز ٢٥% من عدد الأصوات المقرره للأسهم الممثله في الاجتماع. ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته.

مادة (٤٦)

يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأية طريقة أخرى تقرها الجمعية ويجب أن يكون التصويت بطريق الاقتراع السري أن كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتحديد رواتبهم أو مكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤولياتهم عن الإدارة.

مادة (٤٧)

يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك وفي حالة تخلف المذكورين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع كما تعين الجمعية مقررًا للاجتماع.

مادة (٤٨)

القرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام تلزم جميع المساهمين سواء كانوا قد حضروا الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو كانوا غائبين عنه وسواء كانوا قد وافقوا أو اعترضوا عليها وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها.

مادة (٤٩)

يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بطريق البريد المسجل وفي صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من ميعاد عقد اجتماع الجمعية العامة ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام. ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجمعية العامة وجميع البيانات والأوراق المشار إليها في المادة (٤٠) من هذا النظام مع تقرير مراقب حسابات الشركة، وترسل إلى إدارة الشؤون التجارية نسخه من جميع الأوراق السابقة في نفس الوقت الذي يتم فيه إرسالها إلى المساهمين.

مادة (٥٠)

- يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامه في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:
١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة وتقرير مراقب الحسابات والتصديق عليهما.
 ٢. مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليهما.
 ٣. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء.
 ٤. تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم.
 ٥. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
 ٦. النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقرارها.

مادة (٥١)

تسعد الجمعية العامه في مركز الشركة مرة على الأقل في السنة وذلك خلال الشهور الأربعة التاليه لانتهاه السنة المالية للشركة ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما دعت الحاجه إلى ذلك وعليه دعوتها كلما طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن عشر رأس المال وإدارة الشؤون التجارية بعد موافقة وزير الاقتصاد والتجاره دعوة الجمعية العامه إلى الانعقاد إذا انقضى ثلاثون يوماً على السبب الموجب لانعقادها دون ان يدعو مجلس الإدارة إلى إنعقادها أو إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة (١٠٠) من قانون الشركات التجارية أو إذا طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثلون عشر رأس المال على الأقل بشرط أن تكون لدى المراقب أو المساهمين أسباب جديه تبرر ذلك وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة.

مادة (٥٢)

لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الخمسة

عشر يوماً التالية للاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهماً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

وتصدر قرارات الجمعية العامه بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع مالم ينص نظام الشركة على نسبة أعلى من ذلك.

مادة (٥٣)

تسقط الجمعية العامه غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة أو بناء على طلب كتابي موجه إلى المجلس من عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ربع الأسهم ويجب على مجلس الإدارة في هذه الحالة أن يدعو الجمعية العامه للاجتماع بصفة غير عادية خلال (١٥) يوم من تاريخ وصول الطلب إليه .

فإذا لم يتم المجلس بتوجيه الدعوة خلال المدة المذكورة جاز للطالبين أن يتقدموا إلى إدارة الشؤون التجارية لتوجيه الدعوة على نفقة الشركة.

مادة (٥٤)

لا يكون اجتماع الجمعية العامه غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل.

فإذا لم يتوفر هذا النصاب وجب دعوة هذه الجمعية إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة . وإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع الثاني ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً مهماً كان عدد الحاضرين .

وإذا تعلق الأمر بحل الشركة أو تحولها أو اندماجها فيشترط لصحة أي اجتماع أن حضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة على الأقل.

وفي جميع الحالات السابقه تصدر القرارات بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وعلى مجلس الإدارة أن يشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية إذا تضمنت تعديل النظام الأساسي.

مادة (٥٥)

لا يجوز اتخاذ قرار في المسائل الآتية إلا من الجمعية العامة منعقدته بصفة غير عادية:-

١. تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة.
 ٢. زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة.
 ٣. إطالة مدة الشركة.
 ٤. حل الشركة أو تصفيتها أو تحولها أو اندماجها في شركة أخرى.
 ٥. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر ويجب أن يؤشر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على مسألة من هذه المسائل.
- ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تعديل الغرض الأساسي للشركة أو تغيير جنسيتها أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى. ويعتبر باطلاً كل نص يقضي بغير ذلك.

مادة (٥٦)

لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع أو إذا طلب إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال عدد من المساهمين يمثلون عشر رأس المال على الأقل.

مادة (٥٧)

تكون القرارات الصادرة عن الجمعية العامة (عادية/غير العادية) ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين وسواء كانوا قد وافقوا أو اعترضوا عليها، وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها وإبلاغ صورة منها للوزاره خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها. وعلى مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

مادة (٥٨)

تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصله أو بالوكالة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات. ولكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامه الحق في مناقشة الموضوعات المدرجه في جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ويجب أن يجيب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستفساراتهم وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامه ويكون قرارها واجب التنفيذ.

مادة (٥٩)

يحرر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر النصاب القانوني للانعقاد وكذلك إثبات حضور ممثلي إدارة الشؤون التجارية. كما يتضمن خلاصة وافيه لجميع مناقشات الجمعية العامه وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون أو مراقبي إدارة الشؤون التجارية إثباته في المحضر.

مادة (٦٠)

مع مراعاة أحكام المادة (١٣٥) مع قانون الشركات التجارية تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامه بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص. ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامه لإدارة الشؤون التجارية خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها.

الباب السادس

مراقبة الحسابات

مادة (٦١)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينهم الجمعية العامة لمدة سنة وتحدد أتعابهم، ويجب أن يكون المراقب من المقيدين في سجل مراقبي الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات وأن يكون قد زاول المهنة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل.

مادة (٦٢)

يلتزم مراقب الحسابات في أداء عمله بكل ما أوجبه عليه القانون من واجبات أو التزامات. ويكون المراقب مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكياً عن مجموع المساهمين. ويكون المراقبون في حالة تعددهم مسئولين بالتضامن عن أعمال الرقابة.

مادة (٦٣)

لمراقب الحسابات في كل وقت الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتنا وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها. وعليه في حالة عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى الوزارة ونسخه منه إلى مجلس الإدارة تمهيداً لعرض الأمر على الجمعية العامة في حالة تعذر معالجته بمعرفة الوزارة.

مادة (٦٤)

على المراقب أن يحضر الجمعية العامة وأن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانية الشركة، ويتلو تقريره على الجمعية العامة ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على كافة البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية ويكون لكل مساهم حق مناقشته وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

الباب السابع

مالية الشركة

مادة (٦٥)

تبدأ السنة المالية للشركة من بداية شهر يناير وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة على أن تكون السنة المالية الأولى تشمل المدة التي تتقضي من تاريخ تأسيس الشركة حتى نهاية السنة التالية.

مادة (٦٦)

يعرض مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي على مراقب الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل. ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس مجلس الإدارة وأحد الأعضاء.

مادة (٦٧)

تقوم الشركة بعد موافقة إدارة الشؤون التجارية بنشر تقارير مالية نصف سنوية بالصحف المحلية اليومية لاطلاع المساهمين على أن تتم مراجعة هذه التقارير من قبل مراقب الحسابات.

مادة (٦٨)

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.

مادة (٦٩)

توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي:-

١. يقتطع سنوياً عشرة في المائة من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي القانوني ويجوز إيقاف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ٥٠% من رأس المال الاسمي. وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقتطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى ٥% في السنوات التي لا تسمح فيه أرباح الشركة بتأمين توزيع هذا الحد.

٢. يقتطع جزء من الأرباح تحدده الجمعية العامه لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل.

٣. يجوز للجمعية العامه بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب احتياطي اختياري ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقرها الجمعية العامه.

٤. يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥% للمساهمين (على الأقل) عن المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنتين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.

٥. يخصص بعدما تقدم من الباقي ما لا يزيد عن (١٠%) من الربح الصافي بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطات والربح الموزع وفقاً للفقرة السابقة. وذلك لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

٦. يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصه إضافيه للأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العاديين.

مادة (٧٠)

تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والميعاد اللذين يحددهما مجلس الإدارة بشرط ألا يجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامه بالتوزيع.

مادة (٧١)

لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة أو المشتركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموعة المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة. وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية.

الباب الثامن

انقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (٧٢)

تتقضي الشركة بأحد الأمور الآتية:-

١. انتهاء المدة المحددة لها مالم تحدد على النحو الوارد في هذا النظام.
٢. انتهاء الغرض الذي قامت من اجله أو استحالة تحقيقه.
٣. انتقال جميع الأسهم إلى عدد من المساهمين يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً.
٤. صدور حكم قضائي بحل الشركة أو إشهار إفلاسها.
٥. اندماج الشركة في شركة أو هيئة أخرى.
٦. إجماع الشركاء على حل الشركة قبل انتهاء مدتها.

مادة (٧٣)

إذا خسرت الشركة نصف رأس مالها وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية لتقرر ما إذا كان الأمر يستوجب حل الشركة قبل انتهاء الأجل المحدد لها أو تخفيض رأس المال أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة. وإذا لم يقر مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة غير العادية أو لم يتم انعقادها لعدم توافر النصاب القانوني أو رفضت الجمعية حل الشركة أو تعذر إصدار قرار في الموضوع لأي سبب من الأسباب. جاز لكل مساهم أن يطلب إلى المحكمة المدنية حل الشركة.

مادة (٧٤)

تجري تصفية الشركة بعد انقضائها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية.

الباب التاسع

أحكام ختامية

مادة (٧٥)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو تقرير من مراقب الحسابات فإن دعوى المسؤولية تسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة. ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائياً أو جنحة فلا تسقط دعوى المسؤولية إلا بسقوط الدعوى العمومية.

مادة (٧٦)

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة.

مادة (٧٧)

تسري أحكام قانون الشركات التجارية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام وتعتبر كافة التعديلات التي تطرأ على ذلك القانون بمثابة بنود مكملة لهذا النظام أو معدلة له حسب الأحوال دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء سوى التأشير في السجل التجاري بالشركة بالأمور التي تستوجب ذلك التأشير.

توقيع المؤسسين

م	اسم الشريك	التوقيع
١.	الشيخة/عائشة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	
٢.	الشيخة/خلود بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	خلود
٣.	الشيخة/نورة بنت ثاني بن عبدالله آل ثاني.	نورة
٤.	الشيخة/مها بنت محمد بن سعود آل ثاني.	مها
٥.	الشيخة/مريم بنت فيصل آل ثاني.	مريم بنت فيصل آل ثاني

انا الموقع رئيس قسم التوثيق اقر انه في الساعة ٩ الدقيقة بتاريخ / / ١٤ هـ الموافق ١٨ / ٤ / م قد حضر امامي الأشخاص الموقعون اعلاه وبرزوا هذا المحرر طالبين توثيقه فدققته فيه وفي اهليتهم وهويتهم فلم اجد مانعا شرعيا قانونيا من توثيقه فتلوته عليهم وافهمتهم مضمونه فاقروه ووقعوه امامي بحضور الشاهدين الموقعين.
 إن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق غير مسئولة عن محتويات هذا المحرر وعن الالتزامات الناشئة عنه.

شاهد شاهد
 الاسم: محمد صالح الاسم: محمد صالح
 الجنسية: مصر الجنسية: مصر
 بطاقة شخصية رقم: بطاقة شخصية رقم:
 التوقيع: التوقيع:
 رئيس قسم التوثيق
 مدير إدارة التسجيل العقاري والتوثيق